المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

31/07/2015

ضحايا الانتهاكات ينظمون وقفة احتجاجية أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الانسان

21:05:00 29/07/2015

لحوار الريف : نجيم أحمد

نظمت التنسيقية الوطنية لضحايا الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان خلال سنوات الرصاص يوم الثلاثاء 28 يوليوز الجاري وقفة احتجاجية أمام مقر **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** ، ابتداء من الساعة 15:00 بعد الزوال ، وقد حضرها الضحايا المعنيون والمتضامنون ، ورفعت خلالها شعارات تتقاطع حول ضرورة معالجة الملفات المصنفة تعسفا خارج الأجل وإصدار توصية الإدماج الإجتماعي ، وقد تلى عضو مكتب التنسيقية أحمد النجيمي كلمة في نهاية الوقفة كما قدم المنسق عاطف العوني تصريحا بالمناسبة.

وتندرج هذه الوقفة في إطار برنامج نضالي وضعته التنسيقية من أجل التحسيس وشد انتباه المسؤولين إلى معاناتهم والتعسف الذي طالهم بسبب حرمانهم من مستحقات جبر الضرر ، علما أن نضالهم انطلق منذ سنة 2011 وقد تراوح ما بين الإعتصام المفتوح المصحوب بالإضراب عن الطعام والوقفات الإحتجاجية ، حيث كان آخر شكل نضالي نفذوه هو اعتصام الكرامة الذي خاضوه منذ 21 يناير 2015 أي 198 يوما لغاية اليوم .

وجدير بالذكر أن الضحايا المحرومين من جبر الضرر العادل والشامل والدائم يتكونون في أغلبهم من مجموعات الأحداث الإجتماعية التي شهدها المغرب خلال سنوات 1981 و1984 و1990 وارتكبت أثناءها انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ابتداء من القتل خارج نطاق القانون والإصابة بالرصاص واستعمال القوة غير المتناسبة والإعتقال التعسفي والتعذيب و غياب ضمانات المحاكمة العادلة .وغيرها من ضروب المعاملة القاسية والماسة بكرامة الانسان ، وقد عبر الضحايا المشاركون في الوقفة الإحتجاجية عن استمرارهم في اعتصام الكرامة و تنويع أشكال نضالهم السلمي حتى رد الإعتبار لهم وانصافهم من خلال التفاعل الإيجابي مع مطالبهم وحقوقهم.

http://dialoguerif.com/

الحكومة تفرج عن قانون المجلس الوطني للصحافة

◆ أوسي موح لحسن

بعد أسابيع من الانتظار، أحيل مشروع القانون رقم 90-13 الذي يقضي بإحداث المجلس الوطني للصحافة على المجلس الحكومي المنعقد يوم أول أمس الأربعاء، وتمت المصادقة عليه قبل إحالته على البرلمان لمناقشته والتصويت عليه.

أعضاء الحكومة أثاروا ملاحظات سيتم إدخالها في الصيغة الأولية للمشروع، الذي يندرج في إطار تنزيل أحكام الفصل 28 من الدستور الذي ينص على أن السلطات العمومية تشجع على تنظيم قطاع الصحافة، بكيفية مستقلة، وعلى أسس ديمقراطية، وعلى وضع القواعد القانونية والأخلاقية المتعلقة به.

المشروع الذي تم الإفراج عنه بعد حسب الحكومة، «محطة أولى في مسار الإصلاح الشامل والعميق لقوانين الصحافة والنشر في بلادنا، والتي سيتم برمجة مكوناتها تباعا»، وهو «استكمال لأوراش الإصلاح التي فتحتها وزارة الاتصال في مجال الإعلام والاتصال، وذلك من خلال العمل على إحداث، وفق مقاربة تشاركية، هيئة مهنية مستقلة وديمقراطية تدعى المجلس الوطني للصحافة، تتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلال في تدبير شؤونه التنظيمية والمالية، تهدف بالأساس إلى التنظيم الذاتي للجسم الصحفي تضطلع بمهام الوساطة والتحكيم، ونعمل على تعزيز احترام أخلاقيات المهنة والارتقاء بالممارسة الصحفية وكذا تتبع حرية الصحافة».

وحسب مصطفى الخلفي وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة، أن المجلس سيعهد إليه «بتولي مهام وضع ميثاق لأخلاقيات المهنة ومنح بطاقة الصحافة المهنية، وممارسة دور الوساطة في النزاعات القائمة بين المهنيين أو بين هؤلاء والأغيار، بالإضافة إلى ممارسة دور التحكيم في النزاعات القائمة بين المهنيين، وكذا النظر في القضايا التأديبية التي تهم المؤسسات الصحفية والصحفيين المهنيين، الذي أخلوا بواجباتهم المهنية وميثاق أخلاقيات المهنة»، ويضمن هذا المشروع تمثيلية النساء الصحفيات المهنية والناشرات بما يتناسب مع حضورهن داخل قطاع الصحافة والنشر في إطار التنصيص على مبدأ السعي إلى تحقيق المناصفة. كما ينص المشروع على أن المجلس يتألف من واحد وعشرين عضوا.

وبعد المصادقة على مشروع قانون المجلس الوطني للصحافة، ينتظر أن يخرج قانون جديد إلى حيز التنفيذ والمتعلق بالقانون الأساسي للصحفيين المهنيين، إلى جانب قانون الصحافة والنشر وقانون الصحافة الإلكترونية.

.فيما يتعلق بالقانون الأساسي للصحفيين المهنيين، تقوية المهنية والمهنة وعدم التراجع عن المكتسبات والتعريف بشكل أفضل بمن هو الصحفي ومهنة الصحافة في إطار احترام الحقوق والالتزام بالواجبات بينه وبين المقاولة الصحفية.

مدونة الصحافة والنشر بدورها تنتظر الصياغة النهائية بعد تلقي مقترحات كافة المتدخلين خاصة النقابة الوطنية للصحافة المغربية وفيدرالية الناشرين وأيضا الرأي الاستشاري للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وسبق لوزير الاتصال أن أكد أن المدونة انكب عليها طاقم الوزارة لأشهر، إلى جانب الأمانة العامة للحكومة ووزارة العدل والداخلية، وحسب وزير الاتصال فإن مشروع قانون الصحافة والنشر، خال من العقوبات السالبة للحرية وبغرض احتدام التعددية، وأنه لأول مرة تتم الإشارة فيها إلى الدعم العمومي. وأضاف أنه بعد عشر سنوات من تطبيق العقد البرنامج بين النقابة والفيدرالية والوزارة سيتم الانكباب على اتفاقية جماعية جديدة، وأوضح أن الوزارة في إطار الدعم التكميلي ستخصص دعما لتجهيز المقاولات الصحافية، وتقديم دعم لها لدعم التعددية، فيما ستتكلف النقابة بتكوين الصحافيين بعد تخصيص ميزانية لذلك.

المشروع اشتغلت عليه في البداية لجنة علمية استشارية التي يرأسها الراحل محمد العربي المساري، وكل من محمد الإدريسي المشيشي العلمي، ويونس مجاهد، ونور الدين مفتاح، وأحمد الزايدي، وعبد الله البقالي، وخديجة مروازي، وغزلان الفاسي الفهري، وعبد الوهاب الرامي، وعلي كريمي، وعبد العزيز النويضي، وعبد العالي حامي الدين، ومحمد عبد النبوي ومحمد بلغوات.

العرب
alarab.co.uk
أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

قوانين الصحافة المغربية تبدأ محطتها الأولى في مسار الإصلاح

النقابة الوطنية للصحافة المغربية تعلّق كافة الأشكال الاحتجاجية التي كانت مقررة.

العرب] Arrayنشر في 31\07\2015]

الرباط – وجد مشروع قانون الصحافة المغربي طريقه إلى النور بعد مصادقة الحكومة عليه، ويعتبر محطة أولى في مسار الإصلاح الشامل والعميق لقوانين الصحافة والنشر في المغرب.

وينص المشروع الذي كان تقدم به مصطفى الخلفي وزير الاتصال وتمت المصادقة عليه مساء أول أمس، على إحداث مجلس وطني للصحافة، يعهد إليه تولي مهام وضع ميثاق لأخلاقيات المهنة ومنح بطاقة الصحافة المهنية، وممارسة دور الوساطة في النزاعات القائمة بين المهنيين، والنظر في القضايا التأديبية التي تهم المؤسسات الصحفية والصحفيين المهنيين الذين أخلوا بواجباتهم المهنية وميثاق أخلاقيات المهنة.

وأوضح الخلفي خلال ندوة حول دور وسائل الإعلام في الانتقال الديمقراطي في مراكش، أن المجلس الوطني للصحافة الذي صودق عليه، هو المقنّن لولوج مهنة الصحافة والتحكيم في النزاعات وتتبع حرية الصحافة وما يتعلق بأخلاقيات المهنة، مشيرا في الوقت نفسه إلى أن الجوهر هو ألا يصبح التنظيم المهني للصحفيين شأنا حكوميا لأنه يضرب عنصرا من عناصر الاستقلال.

وأضاف أن المؤشر الذي نقيس به التقدم على المستوى الإعلامي هو حق المواطن في الخبر وإبراز التعددية في المجتمع التي لا يمكن إبرازها في غياب صحافة مستقلة.

ويتوجه قانون الصحافة نحو إلغاء العقوبات السالبة للحرية وتعويضها بغرامات معتدلة، مع التنصيص على الأخذ بحسن النية في تقدير التعويض عن الضرر، إضافة إلى تمكين الصحفي من تقديم أدلة الإثبات طيلة مراحل الدعوى، بدل من 15 يوما وهي المدة المحددة سابقا.

كما ينص على منع التحريض على الكراهية والتمييز والعنف، مع حماية الحياة الخاصة والحق في الصورة، ووضع مقتضيات تخص الإشهار(الإعلان) لحماية الفرد والمجتمع مع احترام قرينة البراءة وضمان الولوج إلى المعلومة القضائية.مصطفى الخلفي: المشكل الجوهري في الإعلام هو تحكم جماعات ضغط ولوبيات مالية

وأشار الخلفي إلى أهمية الابتعاد عن النقاشات الجانبية التي تبعدنا عن المشكل الجوهري في الإعلام وهو تحكم جماعات ضغط ولوبيات مالية، ومصالح أيدلوجية، هي أقلية في المجتمع وغير قادرة على إقناع المجتمع ولذلك تصنع فقاعات في الإعلام عن طريق التأثير الإعلامي تعمل على خلق حالة من التعتيم لخلق الضبابية والشك والبلبلة في المجتمع.

وعن الإصلاح شدّد الخلفي القول على أن المدخل إليه هو تمكين المجتمع من أدوات التنظيم الذاتي، وتقوية القانون والمؤسسات.

وجاء هذا المشروع بعد مشاورات موسعة انطلقت منذ سنة 2012، وتعززت بمقترحات جميع الفاعلين في هذا الحقل، كما عُرض على المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي قدم بدوره مجموعة من التوصيات أُخذت أغلبيتها بعين الاعتبار.

ويندرج مشروع القانون الجديد في إطار تطبيق أحكام الفصل الـ28 من الدستور، الذي ينص على أن السلطات العمومية تشجع على تنظيم قطاع الصحافة، بكيفية مستقلة، وعلى أسس ديمقراطية، وعلى وضع القواعد القانونية والأخلاقية المتعلقة به.

كما يأتي استكمالا لورشات الإصلاح التي فتحتها وزارة الاتصال في مجال الإعلام والاتصال، وذلك من خلال العمل وفق مقاربة تشاركية، لإحداث هيئة مهنية مستقلة وديمقراطية تدعى المجلس الوطني للصحافة تتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلال في تدبير شؤونه التنظيمية والمالية، وتهدف بشكل خاص إلى التنظيم الذاتي للجسم الصحفي وتضطلع بمهام الوساطة والتحكيم وتعمل على تعزيز احترام أخلاقيات المهنة والارتقاء بالممارسة الصحفية، بالإضافة إلى تتبع حرية الصحافة.

ويضمن المشروع، التمثيل المهني للنساء الصحفيات والناشرات بما يتناسب مع حضورهن داخل قطاع الصحافة والنشر في إطار التنصيص على مبدأ السعي إلى تحقيق المناصفة، وينص المشروع أيضا على أن المجلس يتألف من واحد وعشرين عضوا.

وسيتم إنشاء المجلس الوطني للصحافة عن طريق انتخابات مباشرة لكل حامل لبطاقة الصحافة المهنية. وستشرف على هذه الانتخابات لجنة سيرأسها قاض.أهم بنود قانون الصحافة◄ إلغاء العقوبات السالبة للحرية

- منع التحريض على الكراهية والتمييز والعنف
- ضمان التمثيل المهني للصحفيات والناشرات
- التنصيص على مبدأ تحقيق المناصفة
- مجلس الصحافة مستقل في شؤونه التنظيمية والمالية

وعلى صعيد متصل أعلنت كل من وزارة الاتصال والنقابة الوطنية للصحافة المغربية عن وقف الحرب التي نشبت بين الطرفين في إطار التطورات الأخيرة بخصوص مجموعة من الملفات التي تهم القطاع الصحفي.

وتقدم وزير الاتصال الخلفي بسلسلة من الخطوات، حيث أعلن فتح تحقيق في حادثة الاعتداء على صحفي وقال إن نتائجه ستعلن قريبا، كما أعلن دعم وتنفيذ ما سيتوصل إليه كل من محامي وكالة المغرب العربي للأنباء ومحامي النقابة الوطنية للصحافة المغربية لإيجاد تسوية في إطار القانون لقضية الصحفية المفصولة من عملها في الوكالة في أقرب وقت.

كما تم إبلاغ النقابة بموافقة الوزارة على الطلب النيابي القاضي بإيفاد لجنة استطلاعية لمجلس النواب، لصالح وكالة المغرب العربي للأنباء، بالإضافة إلى الإسراع بانتخاب ممثل للصحفيين، بالمجلس الإداري للوكالة وفقا للقوانين، وتفعيل لجنة التسيير التابعة للمجلس الإداري للوكالة لمناقشة مختلف القضايا المطروحة بعد انتخاب ممثل للصحفيين.

وأكد الخلفي أن النقابة الوطنية للصحافة المغربية شريك أساسي في النهوض بقطاع الإعلام وأن كرامة الصحفيين هي في صلب الأولويات والاهتمامات العامة وأن آلية ذلك هو حوار اجتماعي جاد مسؤول في إطار القانون.

كما أعلنت النقابة عن تعليق كافة الأشكال الاحتجاجية التي كانت مقررة وعن متابعتها الدقيقة والمسؤولة لتنفيذ هذه الإجراءات.

http://www.alarab.co.uk/m/?id=58307

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان تنظم حملة تضامنية لفائدة نزيلات السجن المحلي بالجديدة

الجديدة 24 بتاريخ 29/07/2015

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الدار البيضاء سطات، أمس الثلاثاء، بتنسيق مع المديرية الجهوية للسجون بالدار البيضاء، حملة تضامنية لفائدة نزيلات السجن المحلي سيدي موسى بالجديدة.

وتأتي هذه المبادرة المنظمة بشراكة مع جمعية المرأة القاضية وجمعية حلقة وصل سجن، وجمعية الأطباء المقيمين بالدار البيضاء والمرصد المغربي للسجون، من أجل تعزيز دور فعاليات المجتمع المدني بجهة الدار البيضاء سطات في مواكبة وضعية الفئات الهشة داخل السجون وخاصة فئة المسنين والأمهات والأطفال.

وتهدف هذه الحملة إلى تشجيع الفاعلين المدنيين للنهوض بحقوق النساء السجينات من خلال وضع خطة عمل استراتيجية بإشراك جميع الفاعلين المهتمين بقضايا السجون وفق مقاربة حقوقية تساعد على أنسنة الأوضاع داخل المؤسسات السجنية بالجهة.

هذا وقد عرفت هذه الحملة مشاركة عدد من الاطباء الذي أجروا بعض الفحوصات والمعاينات الطبية لبعض نزيلات السجن، كما تميزت الحملة بتوزيع جوائز تقديرية لفائدة نزلاء السجن المتمدرسين، من بينهم 3 طلبة نالوا شهادة الباكالوريا برسم السنة الدراسية الحالية.

وتتوخى اللجنة الجهوية من خلال هذه الحملة الاستجابة للحاجيات الخاصة للنساء السجينات وتقديم مساعدات حيث سيتم توزيع أسرة بالإضافة إلى بعض الوازم اليومية الضرورية كما سيتم تجهيز قاعة دراسية داخل السجن.

http://www.eljadida24.com/ar/index.php?op=suite&art=10203

الكنائس "المنزلية": الوجه الآخر للمتدينين المسيحيين بالمغرب

الكاتب: يوسف السعديفي: 30 يوليو 2015القسم: الأبرز, مجتمعلا يوجد تعليقات Printالبريد الالكترونى

غير الأفارقة من دول جنوب الصحراء النظام الكنسي بالمغرب، سواء كانوا طلبة أو قادمين من أجل العمل أو العبور إلى أوروبا، فئة كبيرة منهم من الكونغوليين، الذين أسسوا كنائسهم الخاصة، في منازلهم، شققهم، حيث يلتقون من أجل ممارسة شعائرهم الدينية، في "كنائسهم المنزلية".

يحكي جيك بيث، قس في كنيسة منزلية بالدار البيضاء، عن تقربه من الكنيسة الأنجليكانية لما جاء للمغرب، وهو الذي غادر مدينته برازافيل بالكونغو وهو على المذهب المورموني، يقول " في المغرب، تقربت من الكنيسة الانجليكانية، لكنها لم تكن ما أبحث عنه خصوصا، ثم التقيت بعدها بصديق من الكونغو أسس كنيسة منزلية خاصة، أسماها "زارعو الإنجيل"، بدأ يقلدني مسؤولياتها شيئا فشيئا منذ 5 سنوات"، جيك بيث بدأ برفع عدد رواد هذه الكنيسة المنزلية حتى بلغ عددها حوالي الخمسين يمارسون شعائرهم الدينية في شقة غير بعيدة عن ميناء الدار البيضاء.

يقول رواد الكنائس المنزلية أن الاهم لديهم هو الصلاة لله بغض النظر عن الطريقة. تريفور، 30 سنة، جاء من الكونغو لإتمام دراسته، قبل أن يعثر على فرصة عمل بمكتب للتحليلات الطبية، يحكي حول تجربته مع الكنائس المنزلية: "عندما نغادر البلاد، لا نجد نفس الكنائس، فالكاثوليك والأنجليكان لديهم طرق مختلفة للتعبد، أما نحن فنبحث عن الإيمان الجماعي، وخلال القداس نتعلم الغناء والرقص، ونترك الناس يصلون كما يريدون، طقوسنا احتفالية بشكل كبير، ونغني أيضا بلغتنا الأصلية الإنغالا، نحس بالراحة عندما نفكر في بلادنا".

3000 "مؤمن" في المغرب.

مثل كنيسة "زارعي الإنجيل"، توجد حوالي 30 كنيسة أخرى، خاصة بفرنسيين أو كونغوليين، كنائس بدأ عددها في الإزدياد منذ 2003، و يقارب عدد المشاركين بها 100 إلى 150 مشارك بالنسبة لكل كنيسة"، يقول القس برنارد كويولت، مدير المؤسسة الكنسية "الموافقة" بالرباط والباحث في العلوم الاجتماعية، أن عددهم يتجاوز بشكل كبير عدد المسيحيين الذي يزورون الكنائس الرسمية، من جهته، يعترف جيك باختلافه عن باقي المسيحيين، قائلا " ليس لدينا نفس التأويل للإنجيل نحن والكاثوليك أو حتى البروتستانت، فنحن نؤمن بالتعميد، والروح القدس، لكننا لا نستعمل المسبحة، ولا نمارس طقس الاعتراف، كما لا نحدد مسبقا تاريخ الأعياد الدينية التقليدية، نؤمن بالزكاة ولكن لا نفرضها، كنيستنا المنزلية قريبة جدا من فكرة الكنيسة البدائية".

ويعتبر القس جيك، أن الكنائس المنزلية هي "أكثر عائلية، وكل شخص بإمكانه التعبير عن همومه أمام الآخرين، نزور بشكل جماعي المرضى والنساء اللواتي وضعن مواليدهن، ونقدم لهن مساعدات ونصلي من أجلهن، البعد التضامني قوي جدا عندنا في الوقت الذي اختفى بالكنائس التقليدية، لهذا طورنا بنيات خاصة بالعمل الاجتماعي".

تكون صلة القرابة بين أعضاء الكنيسة أقوى عندما تجمع المهاجرين والمقيمين في وضعية غير قانونية بالمغرب، والراغبين في الهجرة إلى أوروبا، الذين يملكون هما واحدا، يعتبر أحد رواد الكنيسة أن "الخطابات والصلوات خلال القداس تكون مركزة أساسا على آمال المهاجرين في الهجرة إلى الضفة الاخرى".

عدم القانونية صفة لا تخص فقط بعض رواد هذه الكنائس بل تمتد لتشملها أيضا، فالكنائس الأنجليكانية والكاثوليكية الرسمية هي الوحيدة المعترف بها بظهير شريف، يقول كيك بيث" لم يحصل لنا أبدا أي مشكل مع الشرطة، إنهم يعلمون ماذا نفعل". لكن مقابل تساهل السلطات، تقع المشاكل أساسا مع الجيران، يضيف "لمدة طويلة كنا ننظم القداس في شقة مختلفة كل يوم أحد من أجل تجنب المشاكل مع الجيران، بسبب الضجيج"

جدير بالذكر أن ادريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، دعى في نهاية نونبر من السنة الماضية إلى وجوب بناء كنائس بالمغرب لفائدة المقيمين الأفارقة المتدينين بالمسيحية.

http://dialoguerif.com/index.php/%D8%B1%D8%A3%D9%8A-%D9%85%D9%86-%D8%B2%D8%A7%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D8%A3%D8%AE%D8%B1%D9%89/4294-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%AD%D8%B7%D8%A9-%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%AE%D8%A8-%D8%A3%D9%85-%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%87%D8%A7%D8%9F.html

المجلس الوطني للصحافة يرى النور أخيرا

30 يوليو , 2015 في الساعة 21:40

صادق مجلس الحكومة المغربية، الأربعاء الماضي، على مشروع قانون الصحافة المغربي والذي ينص على إحداث مجلس وطني للصحافة، والذي كان قد تقدم به مصطفى الخلفي وزير الاتصال.

ويعتبر هذا المشروع محطة أولى في مسار الإصلاح الشامل والعميق لقوانين الصحافة والنشر في المغرب، ويندرج مشروع القانون الجديد هذا في إطار تطبيق أحكام الفصل 28 من الدستور، الذي ينص على أن السلطات العمومية تشجع على تنظيم قطاع الصحافة، بكيفية مستقلة، وعلى أسس ديمقراطية، وعلى وضع القواعد القانونية والأخلاقية المتعلقة به.

وجاء هذا المشروع بعد مشاورات موسعة انطلقت منذ سنة 2012، وتعززت بمقترحات جميع الفاعلين في هذا الحقل، كما عُرض على المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي قدم بدوره مجموعة من التوصيات أُخِذت أغلبيتها بعين الاعتبار.

ويتوجه قانون الصحافة نحو إلغاء العقوبات السالبة للحرية وتعويضها بغرامات معتدلة، مع التنصيص على الأخذ بحسن النية في تقدير التعويض عن الضرر، إضافة إلى تمكين الصحفي من تقديم أدلة الإثبات طيلة مراحل الدعوى، بدل من 15 يوما وهي المدة المحدد سابقا.

كما ينص على منع التحريض على الكراهية والتمييز والعنف، مع حماية الحياة الخاصة والحق في الصورة، ووضع مقتضيات تخص الإشهار لحماية الفرد والمجتمع مع احترام قرينة البراءة وضمان الولوج إلى المعلومة القضائية.

يشار إلى أن المجلس الوطني للصحافة سيتم إنشائه عن طريق انتخابات مباشرة لكل حامل لبطاقة الصحافة المهنية. وسيشرف على هذه الانتخابات لجنة سيرأسها قاض.

http://www.press24.ma/2015/07/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%A9-%D9%8A%D8%B1%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%88%D8%B1-%D8%A3%D8%AE%D9%8A%D8%B1%D8%A7/

توضيح من المعتقلين السياسيين عين قادوس حول ادعاءات المسمى"احمد بيان"

نشرت بواسطة: sawat chaabe 31يوليو,2015 في بلاغات وبيانات اضف تعليق

30يوليوز 2015 المعتقلين السياسيين بسجن عين قادوس– فاس توضيح إلى الرأي العام نشر في الساعات الأولى ليومه الخميس 30 يوليوز 2015 على إحدى صفحات الفايسبوك مقالا لصاحبه ''أحمد بيان'' وردت فيه عبارة '' لقد فاقت إغراءات حزب الأصالة والمعاصرة ووعوده كل التوقعات. ووصلت به الوقاحة حد اختراق عائلات المعتقلين السياسيين وتوجيههم نحو الاستجداء وطلب العفو، مباشرة أو عبر ما يسمى ب''المجلس الوطني لحقوق الإنسان'' الذي يساهم في إدارته أحد رموز الردة والخيانة.''. بصفتنا نحن المعتقلين السياسيين، معتقلي النهج الديمقراطي القاعدي والشعب المغربي القابعين فبسجن القهر والحرمان بفاس نؤكد للشعب المغربي وللمناضلات والمناضلين الشرفاء أن هذا المعطى كاذب، وغير حاصل عند عائلاتنا، وإن حدث يوما ما وحصل شيء من هذا القبيل سنكون أول من يقف ضده، وإن كان هذا الأمر حاصل، وهو ليس في علمنا، فليتفضل الرفيق ''أحمد'' وينورنا وينور الرأي العام، وسنكون ممتنين له، وسيكون من واجب المناضلين والمناضلات محاسبتنا وإعطاء موقف اتجاهنا إن لم ندلي بدلونا في الأمر، أما إن كان كلام الرفيق ''أحمد'' يعني معتقلين سياسيين آخرين، فهذا شيء يهم المعنيين به. فمن الواجب الإشارة إلى أنه إذا كان حواريي النظام الرجعي يطوفون حول عائلات المعتقلين السياسيين، فهذا يعود بالدرجة الأولى إلى الفراغ الحاصل نتيجة عدم قيام المناضلين والمناضلات بواجبهم بالشكل المطلوب اتجاه العائلات، وهذا الأمر سبق لنا وأن تطرقنا إليه مرات عديدة، وندعوا الجميع إلى العودة إلى مجمل بياناتنا كمعتقلين سياسيين التي لا تخلوا من عبارة ''مناشدتنا كافة المناضلات والمناضلين الشرفاء إلى تقديم كافة أشكال الدعم والمساندة لعائلاتنا وعدم تركها للضياع والاسترزاق''. وأخيرا نؤكد التزامنا بهويتنا الماركسية اللينينية وانتمائنا السياسي، وبخطنا السياسي، خط الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية، وهو انتماء لتجربة جذرية ولمشروع يشرفنا ويشرف كل مناضل غيور الانتماء لهما والدفاع عنهما، إنه انتماء لدرب حافل بالتضحيات العظيمة، ومعبد بدماء الشهداء، إنه معانقة لطموح إنساني عظيم، عانقناه ودافعنا عنه ليس كشعارات وجمل حمراء نرددها، وإنما كموقف وكسلوك سياسي وممارسة نضالية نعبر عنها من خلال تضحيات وأعمال ملموسة، قضينا إلى حدود الآن، وبتجربة متواضعة جدا تشوبها البعض من النواقص نطمح دائما إلى تجاوزها بكل مبدئية ورفاقية، سنوات مديدة من عمرنا كلها صمود وإخلاص، ولأجلها نقضي الآن 111 سنة من السجن النافذ داخل زنازن النظام المتعفنة، ولزلنا مستعدين لتقديم الغالي والنفيس في سبيل ذلك. ونقول للرفاق والرفيقات، أن مذبحة 18 يونيو 2015 و111 سنة من السجن النافذ، تقدم الجواب على أمور عديدة، ويجب أن تشكل حافزا لتجاوز كل الحسابات الضيقة، وتضع المناضلين والمناضلات الشرفاء في خندق واحد دفاعا عن المعتقل والشهيد، وعن القضية الكبرى، قضية ثورة شعبنا وتحرره وانعتاقه، أما افتعال الحروب الهامشية والانسياق ورائها فهو دليل الضعف والتخلف، ومحاولة لستر العجز والتقاعس، وهو العمل المفضل لدى النظام، إذ يبقيه في راحة تامة ويتكلف المناضل بتجريم المناضل، ويتكلف المناضل بقتل المناضل، وينبري المناضل لمهمة إعدام المناضل، ومن واجبنا ضد هذا العمل والتصدي له. من هذا المنطلق نناشد الرفاق على إيقاف الخوض النقاشات الهامشية، فالصيد في المياه العاكرة ليس من شيمنا، والتربص بالمناضل والتحيل للفرصة للانقضاض عليه هو أسلوب النظام لا أسلوبنا، وتخوين وتجريم وبولسة المناضل هي طريقة الأعداء لا طريقتنا، إننا نناشدكم على الانصراف إلى مهماتكم والتزاماتكم النضالية خاصة وأننا على بعد أيام قليلة من الذكرى السنوية الأولى لاستشهاد رفيقنا الغالي مصطفى مزياني. بالرغم من تسجيلنا للعديد من المواقف الخطيرة المطبوعة بالتجريم والتخوين والإدانة وشرعنة جرائم لنظام والقوى الظلامية، وأحكامهم القاسية طلبنا الوحيد، هو أن تتملك أصحابها الشجاعة الأخلاقية والسياسية للتشبث بها والدفاع عنها حتى النهاية، فالمعركة حاسمة ومصيرية، ومعركة المعتقل مستمرة وشوط حاسم من أشواطها على الأبواب، وليعلم أصحاب هذه المواقف المخزية أية أجندة يخدمون. الحرية لكافة المعتقلين السياسيين المعتقلين السياسيين: – عبد الوهاب الرماضي – عبد النبي شعول – مصطفى شعول – بلقاسم بن عز – ياسين المسيح – هشام بولفت – أسامة زنطار – زكرياء منهيش – عبد الوافي عقيل

http://sawtechaabe.com/?p=15430

Le Conseil national de la presse verra le jour d'ici la fin de l'année 2015

Mustapha El Khalfi. Crédit: AFP
29 juillet17:032015
Par Soufiane Sbiti,Mohamed Etayea
De larges prérogatives seront accordées au Conseil national de la presse qui verra le jour avant la fin de cette année. Les détails.
Lors du Conseil gouvernement qui a eu lieu ce mercredi 29 juillet, les ministres ont procédé à l'adoption du texte encadrant le conseil national de la presse. Cette organe prévu par l'article 28 de la Constitution sera exclusivement dédié aux journalistes et médias et promet de garantir leur indépendance.
Lors d'un point de presse, le ministre la Communication et porte-parole du gouvernement, Mustapha El Khalfi, a souligné que l'instauration de ce conseil est « une chose importante pour la presse au Maroc et rendre dans le cadre de la démocratisation du pays ». Il a également tenu à rappeler qu'une approche participative, impliquant les acteurs du secteur, a été adoptée lors de l'élaboration du texte.
Un rôle de médiateur
Le prochain Conseil national de la presse tend à avoir une place prépondérante au sein du paysage médiatique. Ainsi, c'est à cette institution que reviendra le rôle d'accorder les cartes de presse. Une attribution qui était précédemment dévolue au ministère de la Communication. Le Conseil interviendra également en tant que médiateur et arbitre des conflits entre les médias et les journalistes. De manière générale, le Conseil national de la presse se dotera d'un rôle pré-juridictionnel. Les plaignants peuvent y avoir recours avant de porter leur affaire devant la justice.
Des élections pour les journalistes
Le conseil national de la presse comprendra 21 membres. Interrogé par Telquel.ma, Mustapha El Khalfi a déclaré que la plupart des membres du Conseil seront élus. Sept d'entre eux émaneront de la Fédération des Éditeurs, sept autres seront des journalistes désignés par leurs confrères. Les journalistes candidats à un siège au Conseil national de la presse devront justifier de 15 ans d'expérience dans la profession et disposer d'une carte de presse. Celle-ci sera obligatoire pour offrir aux journalistes le droit de voter lors des élections. Les sept derniers sièges du Conseil seront occupés par la société civile. Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) ainsi que l'Institut royal de la culture amazighe devraient être représentés.
Des textes adoptés avant la fin de l'année
Lors de son intervention, Mustapha El Khalfi a tenu à rassurer les journalistes en promettant que tous ces textes entreront en vigueur avant la fin de l'année. Lors du prochain conseil du gouvernement, il sera procédé au vote du projet de loi concernant le statut des journalistes professionnels. Lors du conseil du gouvernement qui suivra, le Code de la presse sera soumis à discussions. Au final, les textes seront discutés au sein du parlement en octobre 2015 et entreront en vigueur avant la fin du mois de décembre, d'après le calendrier présenté.
http://telquel.ma/2015/07/29/conseil-national-presse-pret-fin-lannee_1457784

Sa Majesté le Roi Mohammed VI préside à Rabat une réception à l'occasion de la Fête du Trône

Sa Majesté le Roi Mohammed VI, accompagné de S.A.R. le Prince Héritier Moulay El Hassan, de S.A.R. le Prince Moulay Rachid et de S.A. le Prince Moulay Ismaïl, a présidé, jeudi au Palais Royal à Rabat, une réception à l'occasion du 16e anniversaire de l'accession du Souverain au Trône de Ses glorieux ancêtres. Au début de cette cérémonie, S.M. le Roi a salué les couleurs nationales au son de l'hymne national, alors que retentissait une salve de 21 coups de canon.

Ph. MAP

Le Souverain a ensuite été salué par plusieurs personnalités marocaines et étrangères venues présenter leurs vœux à S.M. le Roi en cette heureuse occasion. Ainsi, le Souverain a été salué par Monseigneur Antonio Sozzo, nonce apostolique (ambassadeur du Vatican), doyen du corps diplomatique européen, Mohamadou Youssifou, ambassadeur de la République du Cameroun, doyen du corps diplomatique africain et du corps diplomatique islamique, Fransisco A. Caraballo, ambassadeur de la République dominicaine, doyen du corps diplomatique américain, Hazim Ahmed Al Youssoufi, ambassadeur de la République d'Irak, doyen du corps diplomatique arabe, et Jamal Ben Hassan, ambassadeur du Royaume de Malaisie, doyen du corps diplomatique asiatique.

Le Souverain a, par la suite, été salué par Abdelillah Benkirane, Chef du gouvernement, Rachid Talbi Alami, président de la Chambre des représentants, Mohamed Cheikh Biadillah, président de la Chambre des conseillers, Mustapha Fares, premier-président de la Cour de cassation, Mustapha Meddah, procureur général près cette Cour, Mohamed Achergui, président du Conseil constitutionnel, Driss Jettou, président de la Cour des comptes et Nizar Baraka, président du Conseil économique, social et environnemental. Sa Majesté le Roi a de même été salué par Mohamed Yssef, secrétaire général du Conseil supérieur des oulémas, Driss El Yazami, président du Conseil national des droits de l'Homme et président du Conseil de la communauté marocaine à l'étranger, Abdelaziz Benzakour, médiateur du Royaume, Amina Lamrini Ouehabi, présidente de la Haute Autorité de la communication audiovisuelle, Abdelali Benamour, président du Conseil de la concurrence, Abdeslam Aboudrar, président de l'Instance centrale de prévention de la corruption, et Khalihenna Ould Errachid, président du Conseil royal consultatif pour les affaires sahariennes. Le Souverain a ensuite été salué par le général de corps d'armée Bouchaïb Arroub, Inspecteur général des Forces armées royales, commandant la Zone Sud, le général de corps d'armée Hosni Benslimane, commandant la Gendarmerie royale, le général de division Ahmed Boutaleb, Inspecteur des Forces Royales Air, le général de division Mohamed Laghmari, Inspecteur de la Marine Royale, le général de Brigade Lahcen Imjane, Inspecteur des Forces auxiliaires (Zone Sud), le général de Brigade Hassan Taïk, Inspecteur des Forces auxiliaires (Zone Nord), le colonel major Mohamed Berrid, chef du troisième bureau, Abdellatif Hammouchi, directeur général de la Sûreté nationale et directeur général de la Surveillance du territoire national, ainsi que par Mohamed Yassine Mansouri, Directeur général des études et de la documentation. Le Souverain a également été salué par Monseigneur Vincent Lamdel, archevêque de Rabat, Monseigneur le pasteur Samuel Amedro, président de l'Église évangélique au Maroc, Monseigneur Maxim Massalitin, président de l'Église orthodoxe russe, et Yossef Israel, grand rabbin de Casablanca. S.M. le Roi a aussi été salué par Donald Kaberuka, président de la Banque africaine de développement, Mohamed Moussaoui, président de l'Union des mosquées de France et président d'honneur du Conseil français du culte musulman, et le grand rabbin Arthur Schneier, président de la Fondation «Appel de la conscience» à New York. Le Souverain a, à cette occasion, décoré plusieurs personnalités marocaines et étrangères de Ouissams Royaux. ■

Sa Majesté le Roi Mohammed VI préside à Rabat une réception à l'occasion de la Fête du Trône

Sa Majesté le Roi Mohammed VI, accompagné de S.A.R. le Prince Héritier Moulay El Hassan, de S.A.R. le Prince Moulay Rachid et de S.A. le Prince Moulay Ismaïl, a présidé, jeudi au Palais Royal à Rabat, une réception à l'occasion du 16e anniversaire de l'accession du Souverain au Trône de Ses glorieux ancêtres. Au début de cette cérémonie, S.M. le Roi a salué les couleurs nationales au son de l'hymne national, alors que retentissait une salve de 21 coups de canon.

Le Souverain a ensuite été salué par plusieurs personnalités marocaines et étrangères venues présenter leurs vœux à S.M. le Roi en cette heureuse occasion. Ainsi, le Souverain a été salué par Monseigneur Antonio Sozzo, nonce apostolique (ambassadeur du Vatican), doyen du corps diplomatique européen, Mohamadou Youssifou, ambassadeur de la République du Cameroun, doyen du corps diplomatique africain et du corps diplomatique islamique, Fransisco A. Caraballo, ambassadeur de la République dominicaine, doyen du corps diplomatique américain, Hazim Ahmed Al Youssoufi, ambassadeur de la République d'Irak, doyen du corps diplomatique arabe, et Jamal Ben Hassan, ambassadeur du Royaume de Malaisie, doyen du corps diplomatique asiatique.

Le Souverain a, par la suite, été salué par Abdelillah Benkirane, Chef du gouvernement, Rachid Talbi Alami, président de la Chambre des représentants, Mohamed Cheikh Biadillah, président de la Chambre des conseillers, Mustapha Fares, premier-président de la Cour de cassation, Mustapha Meddah, procureur général près cette Cour, Mohamed Achergui, président du Conseil constitutionnel, Driss Jettou, président de la Cour des comptes et Nizar Baraka, président du Conseil économique, social et environnemental. Sa Majesté le Roi a de même été salué par Mohamed Yssef, secrétaire général du Conseil supérieur des oulémas, Driss El Yazami, président du Conseil national des droits de l'Homme et président du Conseil de la communauté marocaine à l'étranger, Abdelaziz Benzakour, médiateur du Royaume, Amina Lamrini Ouehabi, présidente de la Haute Autorité de la communication audiovisuelle, Abdelali Benamour, président du Conseil de la concurrence, Abdeslam Aboudrar, président de l'Instance centrale de prévention de la corruption, et Khalihenna Ould Errachid, président du Conseil royal consultatif pour les affaires sahariennes. Le Souverain a ensuite été salué par le général de corps d'armée Bouchaïb Arroub, Inspecteur général des Forces armées royales, commandant la Zone Sud, le général de corps d'armée Hosni Benslimane, commandant la Gendarmerie royale, le général de division Ahmed Boutaleb, Inspecteur des Forces Royales Air, le général de division Mohamed Laghmari, Inspecteur de la Marine Royale, le général de Brigade Lahcen Imjane, Inspecteur des Forces auxiliaires (Zone Sud), le général de Brigade Hassan Taïk, Inspecteur des Forces auxiliaires (Zone Nord), le colonel major Mohamed Berrid, chef du troisième bureau, Abdellatif Hammouchi, directeur général de la Sûreté nationale et directeur général de la Surveillance du territoire national, ainsi que par Mohamed Yassine Mansouri, Directeur général des études et de la documentation. Le Souverain a également été salué par Monseigneur Vincent Lamdel, archevêque de Rabat, Monseigneur le pasteur Samuel Amedro, président de l'Église évangélique au Maroc, Monseigneur Maxim Massalitin, président de l'Église orthodoxe russe, et Yossef Israel, grand rabbin de Casablanca. S.M. le Roi a aussi été salué par Donald Kaberuka, président de la Banque africaine de développement, Mohamed Moussaoui, président de l'Union des mosquées de France et président d'honneur du Conseil français du culte musulman, et le grand rabbin Arthur Schneier, président de la Fondation «Appel de la conscience» à New York. Le Souverain a, à cette occasion, décoré plusieurs personnalités marocaines et étrangères de Ouissams Royaux. ■

SM le Roi préside à Rabat une réception à l'occasion de la Fête du Trône

MAP
30.07.201515h47
Rabat, 30 juil. 2015 (MAP) - Sa Majesté le Roi Mohammed VI, que Dieu L'assiste, accompagné de SAR le Prince Héritier Moulay El Hassan, de SAR le Prince Moulay Rachid et de SA le Prince Moulay Ismail, a présidé, jeudi au Palais Royal à Rabat, une réception à l'occasion du 16ème anniversaire de l'accession du Souverain au trône de Ses glorieux ancêtres. Au début de cette cérémonie, SM le Roi a salué les couleurs nationales au son de l'hymne national, alors que retentissait une salve de 21 coups de canon.
Le Souverain a ensuite été salué par plusieurs personnalités marocaines et étrangères venues présenter leurs voeux à SM le Roi en cette heureuse occasion.
Ainsi, le Souverain a été salué par Monseigneur Antonio Sozzo, nonce apostolique (ambassadeur du Vatican), doyen du corps diplomatique européen, M. Mohamadou Youssifou, Ambassadeur de la République du Cameroun, doyen du corps diplomatique africain et du corps diplomatique islamique, M. Fransisco A. Caraballo, Ambassadeur de la République dominicaine, doyen du corps diplomatique américain, M. Hazim Ahmed Al Youssoufi, ambassadeur de la République d'Irak, doyen du corps diplomatique arabe, et M. Jamal Ben Hassan, Ambassadeur du Royaume de Malaisie, doyen du corps diplomatique asiatique.
Le Souverain a, par la suite, été salué par Abdelillah Benkirane, Chef du gouvernement, Rachid Talbi Alami, président de la Chambre des Représentants, Mohamed Cheikh Biadillah, président de la Chambre des Conseillers, Mustapha Fares, premier-président de la Cour de Cassation, Mustapha Meddah, Procureur général près cette Cour, Mohamed Achergui, Président du Conseil Constitutionnel, Driss Jettou, Président de la Cour des Comptes et Nizar Baraka, président du Conseil économique, social et environnemental.
Sa Majesté le Roi a de même été salué par Mohamed Yssef, secrétaire général du Conseil supérieur des Ouléma, Driss El Yazami, président du Conseil national des droits de l'Homme et président du Conseil de la Communauté marocaine à l'étranger, Abdelaziz Benzakour, médiateur du Royaume, Amina Lamrini Ouehabi, présidente de la Haute autorité de la communication audiovisuelle, Abdelali Benamour, président du Conseil de la Concurrence, Abdessalam Abouderar, président de l'Instance centrale de prévention de la corruption, et Khalihenna Ould Errachid, président du Conseil royal consultatif pour les affaires sahariennes.
Le Souverain a ensuite été salué par le Général de corps d'armée Bouchaib Arroub, Inspecteur général des Forces Armées Royales, Commandant la Zone Sud, le Général de Corps d'Armée Hosni Benslimane, Commandant la Gendarmerie Royale, le Général de Division Ahmed Boutaleb, Inspecteur des Forces Royales Air, le Général de Division Mohamed Laghmari, Inspecteur de la Marine Royale, le Général de Brigade Lahcen Imjane, Inspecteur des Forces Auxiliaires (Zone Sud), le Général de Brigade Hassan Taik, Inspecteur des Forces Auxiliaires (Zone Nord), le Colonel Major Mohamed Berrid, Chef du troisième bureau, Abdellatif Hammouchi, Directeur général de la Sûreté nationale et directeur général de la Surveillance du territoire national, ainsi que par Mohamed Yassine Mansouri, Directeur général des Etudes et de la Documentation.

Le Souverain a également été salué par Monseigneur Vincent Lamdel, archevêque de Rabat, Monseigneur le pasteur Samuel Amedro, président de l'Eglise évangélique au Maroc, Monseigneur Maxim Massalitin, président de l'Eglise orthodoxe russe, et Yossef Israel, Grand rabbin de Casablanca.
SM le Roi a aussi été salué par Donald Kaberuka, président de la Banque Africaine de Développement, Mohamed Moussaoui, président de l'Union des mosquées de France et président d'honneur du Conseil français du culte musulman, et le Grand Rabbin Arthur Schneier, président de la Fondation "Appel de la Conscience" à New York.
Le Souverain a, à cette occasion, décoré plusieurs personnalités marocaines et étrangères de Ouissams Royaux.(MAP).
OS---couv.

http://www.menara.ma/fr/2015/07/30/1666608-sm-le-roi-pr%C3%A9side-%C3%A0-rabat-une-r%C3%A9ception-%C3%A0-loccasion-de-la-f%C3%AAte-du-tr%C3%B4ne.html

Eglises de maison au Maroc : « Nous sommes comme Joseph en Egypte »

(Yabiladi 30/07/15)
Photo d'archives.
Les Africains subsahariens, qu'ils soient étudiants ou migrants de travail en transit vers l'Europe, ont profondément changé les Eglises qu'ils ont traversées. Certains, en majorité pentecôtistes et Congolais, ont créé leurs propres Eglises. Dans leur maison, leur appartement, se réunissent quelques fidèles à qui ils parlent comme à des frères. On les appelle, les Eglises de maison. « Les Semeurs d'Evangile » elle a bien voulu ouvrir ses portes à Yabiladi.com
« Nous sommes un peu comme Joseph en Egypte », résume Gueck Beyeth. Aujourd'hui pasteur d'une petite église de maison à Casablanca, il était pourtant mormon en quittant son Congo-Brazzaville natal. « Au Maroc, je me suis d'abord rapproché de l'Eglise évangélique, mais ce n'était pas exactement ma conviction. J'ai, ensuite, rencontré un compatriote congolais qui avait eu un accident. Il avait fondé l'église de maison « Les Semeurs de l'Evangile », il y a 5 ans. Peu à peu, il m'a responsabilisé », raconte Gueck Beyeth. Progressivement, il reprend la tête de cette petite église d'une cinquantaine de membres. Nous sommes dimanche et aujourd'hui, Gueck s'apprête à célèbre le culte dans le salon d'un petit appartement non loin du Port de Casablanca.
En attendant que tous les fidèles entrent, l'un d'eux prie à haute voix devant ses compagnons. Il scande le nom du Christ, les yeux fermés, le visage baigné de larmes. Il balance les bras répète des prières de plus en plus fort, et de plus en plus vite. Face à lui, les autres fidèles, essentiellement des étudiants, seront bientôt une quinzaine, serrés, assis sur des chaises en plastiques. Ils prient avec lui : certains sont debout, la main sur le cœur et le bras levé, d'autres assis, comme prostrés, la tête dans les mains. Chacun prie à haute voix avec ses propres mots. Les voix s'entremêlent et la tension monte avec le niveau sonore.
« Quand on quitte le pays, on ne retrouve pas la même Eglise. Les catholiques, les évangéliques ont des manières de faire différentes. Nous, nous recherchons la foi en commun. Pendant le culte on prend le temps de chanter, même de danser, on laisse les gens prier comme ils veulent. C'est un peu plus festif. On fait même des chants en Ingala, la langue du pays, ça nous fait du bien de penser au pays », raconte Trévor*, congolais, la trentaine. Venu pour ses études, il travaille aujourd'hui dans un cabinet d'analyses médicales. A plusieurs reprises, le pasteur fera appel à lui, pendant le culte pour accompagner les prières à la guitare.
Près de 3000 fidèles au Maroc
Comme la petite église des Semeurs de l'Evangile, une « trentaine d'églises de maison essentiellement francophones et congolaises se sont développées au Maroc depuis 2003, avec 100 à 150 participants par églises », atteste le pasteur Bernard Coyault, directeur de l'Institut œcuménique Al Mowafaqa, à Rabat et chercheur en sciences sociales.
Leur nombre dépasse largement celui des fidèles des églises institutionnalisées. « C'est finalement la quasi-totalité du paysage religieux congolais qui se trouve reconstitué dans ce réseau informel d'églises », estime-t-il. « Nous n'avons pas la même interprétation de la bible que les catholiques et les protestants, tente d'expliquer Gueck Beyeth.

Nous croyons fort au baptême, au Saint Esprit, mais nous n'utilisons pas le chapelet, nous ne pratiquons pas les confessions, nous ne nous fixons pas sur la date des fêtes religieuses traditionnelles, nous croyons à la dîme, mais n'en faisons pas une obligation. Notre église de maison est très proche de l'idée de l'Eglise primitive », résume le pasteur.

Après la séance de prière, Gueck Beyeth prend la parole. Il invite bientôt une 'sœur', Jocelyne*, à témoigner. « Je la connaissais très bien, mais je n'avais jamais su ce qu'elle avant enduré. Vous allez voir comment le Seigneur l'a sauvée », annonce-t-il à la salle. Jocelyne s'avance intimidée. Elle raconte : sa venue au Maroc, la mort de son père et l'argent qui manque soudain pour finir ses études, ses années de galère et finalement son diplôme comme une victoire arrachée.

Familial

Dans les Eglises de maison, « c'est beaucoup plus familial. Chacun peut s'exprimer. On rend visite en groupe aux femmes qui viennent d'accoucher, on offre son aide et des prières particulières (intercessions) à celui qui a des difficultés. La dimension d'entraide, de famille est très forte ; c'est quelque chose qui a disparu dans les églises traditionnelles, alors elles ont développé des structures particulières pour l'action sociale », analyse Jerôme*.

A la fin du culte, après le sermon du pasteur, l'un des fidèles écrit rapidement des noms sur un bout de papier qu'il fait passer discrètement au pasteur. « Prions ensemble pour la sœur Catherine qui est à l'hôpital Ibn Rochd », enchaîne aussitôt le pasteur devant la petite assemblée. Les prières formulées à voix haute se mêlent les unes aux autres, sous la harangue du pasteur, dans une atmosphère exaltée.

Eglises de migrants pour les migrants

La proximité des Eglises avec leurs fidèles est particulièrement forte lorsque l'Eglise de maison rassemble majoritairement des migrants en situation irrégulière dont l'objectif est de passer en Europe. « Le discours et la pratique sont centrés sur les attentes des migrants, prenant en compte les impératifs de la survie au jour le jour (nourriture, toit, santé) et la préoccupation majeure du passage en Europe », analyse Bernard Coyault, dans son article « Africanisation de l'Église évangélique au Maroc : revitalisation d'une institution religieuse et dynamiques d'individualisation », paru l'an dernier.

Le directeur de l'Institut Mowafaqa raconte une scène édifiante à laquelle il a assisté en 2013. L'évangéliste Néhémie, à Rabat, interpelle ses fidèles : « Toi ma sœur, toi mon frère, tu commences même à donner des ordres à Dieu : – "Jésus, je te donne 3 mois, jusqu'à la fin de cette année 2013 ! […] si mon Dieu n'agit pas je ne vais plus prier". […] Mais le silence de Dieu, ce n'est pas que le Seigneur n'est pas là, non ! Il est en train de t'écouter ! […] Peut-être quand tu demandes à Dieu, il est en train de s'occuper de ceux qui sont en Europe.

Il y aura un temps où le Seigneur va se tourner vers toi. […] Mais moi je sais qu'un jour… Est-ce que tu peux dire avec moi "Un jour" (tous : – un jour !). One day, je vais quitter le Maroc. One day, le Seigneur me visitera ! […]. Son nom est Jésus-Christ, il va m'amener, même au Canada ! (tous – Amen !). Gloire à Jésus ! »

Eglises hors la loi

Irrégulière, ces Eglises le sont non seulement par le statut administratif d'une partie de leurs membres, mais également par nature. Seules les Eglises évangélique et catholique instituées pendant la colonisation française sont reconnues par dahir et donc légales. « Nous n'avons jamais eu vraiment de problème avec la police, mais c'est bien certain : ils savent ce que nous faisons. Par deux fois, j'ai été retenu longtemps à

l'aéroport.
La police voulait connaître mes activités. Je leur ai parlé librement. Alors, bien sûr, à chaque fois que je reviens au Maroc, je me demande si je ne vais pas être bloqué, mais non, heureusement ! », se rassure Gueck Beyeth.
Face à la tolérance des autorités, les problèmes se situent plutôt avec le voisinage. « Pendant longtemps nous faisions le culte dans un appartement différent à chaque dimanche pour éviter d'avoir des problèmes avec les voisins, à cause du bruit, mais ça n'a pas manqué bien sûr. Un frère a même été renvoyé de son appartement à cause de ça.
A présent, heureusement, nous avons gagné la confiance et la compréhension du bailleur de l'un d'entre nous, ainsi que des voisins. Par contre, nous essayons de sortir par petits groupes, pas tous en même temps, pour éviter d'attirer l'attention sur nous », raconte Gueck Beyeth.
Fin novembre 2014, Driss El Yazami, président du Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH) a estimé qu'il faudra tôt ou tard construire des églises au Maroc pour les ressortissants de pays africains de confession chrétienne. Il a même fait un parallèle avec les mosquées des caves apparues en Europe faute de mosquées pour les musulmans.

http://fr.africatime.com/articles/eglises-de-maison-au-maroc-nous-sommes-comme-joseph-en-egypte

الذكرى الـ 16 لعيد العرش .. حوار مع ادريس اليزمي

الخميس 30 يوليوز 2015 - 15:59

يحتفل المغرب بالذكرى السادسة عشرة لاعتلاء الملك محمد السادس عرش أسلافه الميامين، وبهذه المناسبة تخصص قناة مدي1تيفي تغطية ومواكبة متواصلة لمختلف أوراش التنمية التي عرفتها المملكة خلال هذه الفترة.
تقارير، روبورتاجات، حوارات، متابعات بمناسبة الذكرى سواء من خلال النشرات الإخبارية أو البرامج الخاصة، وعبر البوابة الإلكترونية للقناة.
حوار اليوم مع ادريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

http://www.medi1tv.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%83%D8%B1%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%80-16-%D9%84%D8%B9%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%B4-%D8%AD%D9%88%D8%A7%D8%B1-%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%85%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-42645

الملك محمد السادس يترأس بالرباط حفل استقبال بمناسبة عيد العرش المجيد

الخميس 30 يوليوز 2015 - 13:49

ترأس الملك محمد السادس، مرفوقا بولي العهد الأمير مولاي الحسن، والأمير مولاي رشيد، والأمير مولاي إسماعيل، الخميس بالقصر الملكي بالرباط، حفل استقبال بمناسبة الذكرى السادسة عشرة لتربع جلالته على عرش أسلافه المنعمين.

وبعد تحية العلم على نغمات النشيد الوطني وإطلاق المدفعية ل 21 طلقة، تقدم للسلام على الملك محمد السادس وتهنئته بهذه المناسبة السعيدة عدة شخصيات مغربية وأجنبية.

وهكذا، تقدم للسلام على جلالته المونسينيور أنطونيو سوزو المبعوث الرسولي (سفير الفاتيكان) عميد السلك الدبلوماسي الأوروبي، محمدو يوسيفو سفير جمهورية الكامرون عميد السلك الدبلوماسي الإفريقي وعميد السلك الدبلوماسي المسلم، فرانسيسكو كرابايو سفير جمهورية الدومينيكان عميد السلك الدبلوماسي الأمريكي، حازم أحمد اليوسفي سفير جمهورية العراق عميد السلك الدبلوماسي العربي، جمال بن حسن سفير مملكة ماليزيا عميد السلك الدبلوماسي الآسيوي.

بعد ذلك، تقدم للسلام على جلالة الملك عبد الإله ابن كيران رئيس الحكومة، ورشيد الطالبي العلمي رئيس مجلس النواب، ومحمد الشيخ بيد الله رئيس مجلس المستشارين، ومصطفى فارس الرئيس الأول لمحكمة النقض، ومصطفى مداح الوكيل العام لدى هذه المحكمة، ومحمد أشركي رئيس المجلس الدستوري، وادريس جطو رئيس المجلس الأعلى للحسابات، ونزار بركة رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

كما تقدم للسلام على جلالة الملك محمد يسف الكاتب العام للمجلس العلمي الأعلى، وادريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ورئيس مجلس الجالية المغربية بالخارج، وعبد العزيز بنزاكور وسيط المملكة، وأمينة المريني الوهابي رئيسة الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري، وعبد العالي بنعمور رئيس مجلس المنافسة، وعبد السلام أبو درار رئيس الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، وخليهن ولد الرشيد رئيس المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية.

إثر ذلك، تقدم للسلام على جلالة الملك الجنرال دوكور دارمي بوشعيب عروب المفتش العام للقوات المسلحة الملكية قائد المنطقة الجنوبية، والجنرال دوكور دارمي حسني بنسليمان قائد الدرك الملكي، والجنرال دو ديفيزيون أحمد بوطالب مفتش القوات الملكية الجوية، والجنرال دو ديفيزيون محمد لغماري مفتش البحرية الملكية، والجنرال دو بريكاد لحسن إبجان مفتش القوات المساعدة (المنطقة الجنوبية)، والجنرال دو بريكاد حسن التايك مفتش القوات المساعدة (المنطقة الشمالية)، والكولونيل ماجور محمد بريظ رئيس المكتب الثالث، وعبد اللطيف الحموشي المدير العام للأمن الوطني والمدير العام لإدارة مراقبة التراب الوطني، ومحمد ياسين المنصوري المدير العام للدراسات والمستندات.

وتقدم للسلام على جلالته، أيضا، رؤساء الكنائس والبيع، وهم المونسينيور فانسان لامديل كبير قساوسة الرباط، والمونسينيور الأسقف صامويل أميدرو رئيس الكنيسة الأنغليكانية بالمغرب، والمونسينيور ماكسيم ماساليتين رئيس الكنيسة الأرتوذوكسية الروسية، ويوسف إسرائيل الحاخام الأكبر للدار البيضاء.

كما تقدم للسلام على جلالته دونالد كابيروكا رئيس مجموعة البنك الإفريقي للتنمية، ومحمد الموساوي رئيس اتحاد المساجد بفرنسا والرئيس الشرفي للمجلس الفرنسي للديانة الإسلامية، والحاخام الأكبر أرثور شنير رئيس مؤسسة "نداء الضمير" بنيويورك. وبهذه المناسبة، وشح جلالة الملك عددا من الشخصيات المغربية والأجنبية بأوسمة ملكية.

http://www.medi1tv.com/ar/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%83-%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%AF%D8%B3-%D9%8A%D8%AA%D8%B1%D8%A3%D8%B3-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D8%A7%D8%B7-%D8%AD%D9%81%D9%84-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D8%A7%D9%84-%D8%A8%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%B3%D8%A8%D8%A9-%D8%B9%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%B4-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-42633

Migrants - Maroc : l'autre pays en première ligne

VIDÉO. Le volontarisme du Maroc vers l'Afrique n'est pas qu'économique et politique. Il est aussi social comme l'atteste sa politique vers les migrants.

Le roi Mohammed VI à son arrivée à Libreville début juin 2015 pour une visite d'amitié et de travail au Gabon et à son président Ali Bongo Ondimba. © PDN/SIPAAgandir le texteRéduire le texteImprimerCommenterEnvoyer par mailFacebookTwitterGoogle +Linked InViadéo

Par Malick Diawara| REJOIGNEZ-MOI SUR Le 20 juillet dernier, sept ressortissants de pays subsahariens, dont deux femmes, forcent l'entrée de l'ambassade du Maroc à Paris. Munis d'une caméra, ils scandent devant un personnel diplomatique médusé des slogans hostiles au Maroc et notamment à sa politique migratoire. Après de vives altercations avec les agents de sécurité de l'ambassade, ils s'en sont allés. Le Maroc a naturellement aussitôt déposé une plainte auprès des autorités françaises compétentes, joignant les enregistrements vidéo de cet événement peu ordinaire. Bien des questions viennent à l'esprit : qui sont ces individus ? Pourquoi le Maroc ? Pourquoi de toutes les politiques, c'est celle concernant les migrants qui a été attaquée ? Autant de questions que les enquêtes en cours devront déterminer. En tout cas, une chose est sûre : confirmation est faite que le Maroc n'est plus un pays comme les autres dans la sphère Sud. Il faut dire que sur de nombreux dossiers, le royaume est en pointe, soit en partenariat avec des pays du Sud, soit avec des pays du Nord : lutte contre le terrorisme et le trafic de drogue avec le renforcement de la coopération sécuritaire avec la France (le dernier épisode de la saisie en début de semaine de près de 5,79 t de haschich en est une illustration), lutte contre l'islamisme radical avec la formation des imams et la création le 13 juillet dernier de la Fondation Mohamed-VI des oulémas africains, volontarisme économique affiché qui vaut à son patronat, la CGEM, d'être courtisé par son homologue français, le Medef, last but not least, lutte contre les migrations clandestines. En l'occurrence, c'est sur ce dernier point que le Maroc a été verbalement attaqué la semaine dernière en son ambassade. Étonnant, car la question des migrants est justement l'une de celles où le royaume fait montre d'une originalité exemplaire sur un continent où, on ne le dit que rarement, les migrations interafricaines sont plus importantes que celles vers l'extérieur du continent.

Organiser dans un cadre réfléchi la situation des migrants

En effet, alors que les expulsions systématiques de migrants tiennent lieu de politique dans un certain nombre de pays, le Maroc a décidé de prendre le taureau par les cornes et d'organiser au mieux sur son territoire leur situation. Cela ne signifie pas que tout va pour le mieux dans le meilleur des mondes. De pays d'émigration à pays réceptif en passant par le stade de pays de transit, le royaume chérifien a eu peu de temps pour se rôder aux meilleures pratiques en la matière. Mais il compense par une volonté politique forte, teintée d'un réalisme de bon aloi. Procéder à des expulsions en dehors de tout cadre légal et organisé ferait véritablement désordre alors que le Maroc a fait de la coopération avec l'Afrique subsaharienne la colonne vertébrale de l'axe Sud-Sud qu'il s'évertue à construire. La décision prise en septembre 2013 de mettre en place une politique de régularisation des migrants est donc bien teintée de bon sens.

Mise en place d'une politique de régularisations

Et c'est du jamais-vu ou presque sur le continent. Sans naïveté aucune, mais avec réalisme, le Maroc s'est

fixé des objectifs précis dans la gestion de ce flux de migrants qui traversent ou s'arrêtent sur son territoire. Et les objectifs sont clairement énoncés par le royaume chérifien : l'intégration des immigrés réguliers dans une logique respectueuse des droits humains, d'où la nécessité d'un cadre institutionnel et juridique adapté. À Rabat, on explique haut et fort que toutes ces initiatives procèdent d'une volonté de garantir l'égalité entre des droits entre les Marocains et les étrangers, et donc d'exclure toute approche discriminatoire. Une manière de respecter d'une part la Constitution, et d'autre part, les conventions internationales auxquelles le royaume a adhéré.

18 000 personnes régularisées en 2014, soit 50 % d'avis favorables

Pays de destination de nombreux subsahariens pour des études, soit dans les universités, soit dans des écoles militaires (beaucoup d'officiers de gendarmerie et de pilotes subsahariens sont formés à l'Académie royale de Meknès ou à l'école d'aviation de Marrakech), le Maroc est aussi l'un des pays du Maghreb où les mariages mixtes avec des subsahariens sont les plus nombreux. De fait, cette campagne de régularisations a vite d'abord concerné les conjoints de Marocains, mais aussi d'autres étrangers en résidence régulière au Maroc, ainsi que leurs enfants. S'y sont ajoutés nombre d'étrangers disposant de contrats de travail ou justifiant de cinq ans de résidence continue, et enfin ceux atteints de maladies graves. L'ampleur a donc été sans commune mesure sachant que, pour l'année 2014, ce sont près de 18 000 personnes d'une centaine de nationalités qui ont réussi à être régularisés. Parmi eux, de nombreux ressortissants d'Afrique subsaharienne en tête desquels les Sénégalais (24,15 %) suivis des Nigérians (8, 71 %), des Ivoiriens (8,35 %)… avec un contingent de 5 060 femmes toutes nationalités confondues.

Luxe de précautions autour des droits des migrants

Dans le but de respecter les droits des migrants, une Commission nationale de suivi et de recours a été mise en place pour le réexamen des dossiers de régularisation déposés auprès des commissions provinciales de régularisation. Et tout a été fait pour une bonne représentativité. Présidée par le Conseil national des droits de l'homme, cette Commission est composée des représentants des ministères des Affaires étrangères et de la Coopération, des Marocains résidant à l'étranger et des Affaires de la migration, de l'Intérieur, de l'Emploi et des Affaires sociales, de la délégation interministérielle aux droits de l'homme (DIDH), des acteurs associatifs et de personnalités qualifiées. En somme, moult précautions pour que la reconnaissance des droits fondamentaux des migrants ne souffre aucune entorse.

À l'horizon, de vrais défis

Il ressort de tous ces éléments que le Maroc s'évertue à intégrer au mieux des populations dont la majorité a une affinité au moins cultuelle avec ses citoyens. Mais, concrètement, que va-t-il se passer sur le terrain avec l'autre partie, la minoritaire, différente à la fois sur les plans cultuel et culturel ? La question mérite d'être posée au moment où, dans un environnement de tolérance religieuse, les églises évangéliques semblent avoir retrouvé une certaine vigueur alors qu'il y a peu elles s'étaient imperceptiblement assoupies.

http://www.wakeupinfo.fr/2015/07/domestique-de-maison-epilogue-dun-fruit.html

Prison d'el Jadida : campagne de solidarité au profit des femmes détenues

2015-07-29 15:15:00

La Commission régionale des droits de l'homme (CRDH) de Casablanca-Settat a organisé, mardi 28 juillet 2015, en coordination avec la direction régionale de l'administration pénitentiaire et de la réintégration à casablanca, une campagne de solidarité au profit des femmes détenues dans la prison locale à el jadida.

Initiée en partenariat avec l'Association marocaine des femmes juges, l'Association Relais Prison, l'Association des médecins résidents-section de Casablanca et l'Observatoire marocain des prisons, cette campagne a pour objectif de promouvoir le rôle de la société civile dans la région de Casablanca-Settat en matière d'accompagnement des catégories les plus vulnérables en milieu carcéral, en particulier les personnes âgées, les mères et les enfants.

De même, cette manifestation vise à encourager les acteurs associatifs à mieux s'engager en faveur des droits des femmes en prison, à travers l'élaboration d'un plan d'action stratégique impliquant tous les acteurs concernés par la question pénitentiaire, en adoptant une approche fondée sur les droits humains afin de contribuer à humaniser la situation de ces femmes dans les établissements pénitentiaires de la région.

A travers cette campagne, la Commission souhaite également répondre à quelques besoins spécifiques des femmes détenues, à travers la distribution de certaines fournitures de première nécessité, outre l'équipement d'une salle de classe.

http://femmesdumaroc.com/une/actualite/prison-d-el-jadida-campagne-de-solidarite-au-profit-des-femmes-detenues--3178